

ضبط 21 متّهماً بجباية أموال غير قانونية من صهاريج النفط لصالح الدين

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الثلاثاء، تنفيذ عمليّتي ضبطٍ أسفرتا عن الإطاحة بـ21 مُتّهماً؛ لقيامهم بإدارة ساحاتٍ لوقوف الصهاريج قرب مصفاةي بجي والصينيّة، وجباية مبالغ ماليّةٍ من أصحابها بصورة غير قانونية ودون استحصال الموافقات الرسميّة.

وقالت الهيئة، وفي معرض حديثها عن تفاصيل العمليّتين اللتين نُفّذتا بموجب مذكّرتين قضائيّتين، أفادت بأنّهما، بعد ورود معلوماتٍ عن وجود ساحاتٍ تُستَخدم لوقوف الصهاريج وجباية الأموال من أصحابها، تمّ تأليف فريقَي عملٍ من مكتب تحقيق الهيئة في صلاح الدين؛ لإجراء التحرّري والتقصّي، مُبيّنةً أنّ الفريقين انتقلا إلى الدوائر ذات العلاقة، حيث تبيّنت صحّة المعلومات وعدم وجود أيّ عقدٍ مُبرمٍ بشأن الأراضي المُستغلة كساحاتٍ للوقوف.

وأضافت الهيئة إنّ أعمال التحرّري كشفت قيام مجموعةٍ من الأشخاص بجباية مبلغ عن كلّ صهريجٍ دون سندٍ قانونيّ، وعدم السماح للصهاريج بالدخول إلى المصفاة في حال الامتناع عن دفع المبلغ، لافتةً إلى أنّهما تمّ نصب كمينين مُحكمين في الساحات المُخالفة الواقعة في قضائي بجي والصينيّة،

أسفرا عن ضبط (21) مُتدّهِمَاً من القائمين على إدارة تلك الساحات وجباية الأموال.

وأشارت إلى أنّ العمليّتين أسفرتا أيضاً عن ضبط مبالغ ماليّةٍ بلغت (87,229,000) سبعة وثمانين مليون دينار، فضلاً عن مجموعةٍ من الأختام والسجلات ودفاتر الوصولات التي تُستخدم في عمليّات جباية الأموال بصورةٍ غير قانونيّةٍ، مُنوّهةً بتنظيم محضري ضبطٍ أصوليّين بالعمليّتين والمُبررات المضبوطة، وعرضهما بصحبة المُتدّهِمين والمضبوطات على قاضي محكمة تحقيق صلاح الدين المُختصّة بالنظر في قضايا النزاهة، الذي قرّر توقيف المُتدّهِمين؛ وفقاً لأحكام القرار (154 لسنة 2001).